

المستخلص

خالد شاي ناشور. اختيار نظام سعر الصرف في اطار سياسة اضواء التضخم في الاقتصاد النامي الفتوح مع اشارة الى العراق. (رسالة ماجستير). -الجامعة المستنصرية : كلية الادارة والاقتصاد : قسم الاقتصاد ، ٢٠٠٩ .

مشكلة البحث

تواجه البلدان النامية اليوم مسارا يحتم عليها الاندماج في الاقتصاد العالمي و فتح اقتصاداتها تجاريا و ماليا إزاء المتغيرات الوافدة منه و اتباع نظم اكثر مرونة في أسعار الصرف لما لها من تأثير في تحديد مستوى التنافسية الحقيقية لمنتجاتها، و حيث ان هذه التوجهات تعرض هذه الاقتصادات الى تحديات تتعلق باستقرار اقتصاداتها المحلية - التي يعد التضخم أحد أهم مؤشراتنا - فأن مشكلة البحث تنصب في ايجاد مسار للتوفيق بين هذه المتطلبات التي قد يؤدي الألتزام بجانب أو أكثر من جوانبها التضحية بالجانب الآخر خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين مرونة أسعار الصرف و الاستقرار الاقتصادي ممثلا بأحد مؤشراتنا و هو التضخم .

هدف البحث

يهدف البحث الى ما يلي :

١. توضيح العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والتضخم وخصوصية هذه العلاقة في البلدان النامية .
 ٢. تحديد العوامل المؤثرة في جعل نظام سعر الصرف أداة فعالة في إدارة أو أحتواء التضخم .
 ٣. توضيح الإشكالية التي تعاني منها الاقتصادات النامية المفتوحة عند إختيار المرونة في سعر الصرف و فتح الاقتصاد - التحررية المالية - و إستقرار الاقتصاد المحلي.
- في ضوء ماورد في الفصول والمباحث التي تناولت تحليل العلاقة بين التضخم وسعر الصرف وأختيار نظام سعر الصرف الملائم لأحتواء التضخم في الاقتصاد النامي المفتوح ، خلصت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات التي يمكن ايجازها بماياتي :-

-يعد سعر الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الدولي بحكم علاقة التبادل السلعي والمالي بينهما ، التي يترتب عليها تبادلات لعملات الدول المصدرة والمستوردة من خلال بيع وشراء العملات في أسواق صرف عالمية وعلى نطاق دولي واسع .و على الرغم من إختلاف آليات تحديد سعر الصرف تبعا لتدخل الدولة ممثلة بالسلطة النقدية من عدمه ، فإن العوامل غير المباشرة في تحديد سعر الصرف تشترك في تأثيرها على التضخم و التي تتمثل بسعر الفائدة ، سعر الخصم ، حالة السوق العامة ، السياسة الضريبية .

-لقد آلت التطورات التي شهدها النظام النقدي الدولي خلال القرن الماضي الى حرية اختيار دول العالم في أتباع سعر الصرف الملائم لها بما يتناسب مع اوضاعها النقدية والاقتصادية ، اذ يتزايد اتجاه الدول المتقدمة نحو اختيار نظام سعر الصرف المرن مع أمكانية التدخل في سوق الصرف عند الحاجة ، أما البلدان النامية فمنها من أتباع سعر الصرف الثابت ومنها من اتبع سعر الصرف المرن ، مع بروز ظاهرة التطرف في اتباع النظامين كليهما ، والابتعاد عن الأنظمة الوسيطة لعدم قدرتها على مواجهة الانفتاح الاقتصادي وحرية دخول وخروج رؤوس الاموال الاجنبية. وقد أظهرت الدراسة النظرية وجود عدة اعتبارات متعددة مؤثرة في قرار الدول بأختيار سعر

الصرف الملائم منها حجم الاقتصاد ، التركيز السلعي ، درجة العلاقات المالية والنقدية الدولية ، درجة التماثل في التضخم النقدي ، درجة الانفتاح الاقتصادي ، حرية حركة عوامل الانتاج .

١- أن تحديد النظرية الملائمة لتفسير العوامل المحددة لسعر الصرف في البلدان النامية ، يتطلب أولاً دراسة الخصائص التي تميز اقتصادات البلدان النامية عن باقي البلدان منها ، ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي ، ضعف مرونة الجهاز الانتاجي ، ضعف القدرة التنافسية ، ضعف ومحدودية اسواق المال والصراف ، العجز المستمر في ميزان المدفوعات . وفي ضوء الخصائص السابقة يمكن ان تمثل نظرية ميزان المدفوعات النظرية الملائمة لتحديد سعر الصرف في البلدان النامية ، فضلا عن نظرية تعادل القوة الشرائية التي تركز على العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و التضخم من حيث الإتجاه .

- إن كون التضخم في البلدان النامية لايمثل اختلالاً عرضياً بل هو وليد اختلالات متأصلة في اقتصادياتها التي تعاني من تشوهات متعددة ناشئة عن الخصائص التي تتميز بها تلك البلدان ، لذا فإن عملية التنمية في البلدان النامية لا بد ان تقترن بضغوط تضخمية ، لأن تنفيذ برامج التنمية يتطلب استثمارات واسعة مختلفة تقترن بزيادة الطلب على السلع والخدمات ولايقابلها زيادة في عرض السلع والخدمات بسبب ندرة الموارد المتاحة ، فتتجه اسعار السلع والموارد للأعلى مما يولد ضغوطا تضخمية ، ومن جانب اخر فإن للتضخم آثارا سلبية على التنمية الاقتصادية ومن هنا تأتي اهمية السياسات الاقتصادية الرامية الى إدارة التضخم وأحتوائه . و حيث ان الانفتاح الاقتصادي بأشكاله المتعددة و رغم ما يحققه للبلدان النامية من دعم لعملية التنمية ، غير انها قد تولد ضغوطاً تضخمية تشكل عبئاً على اقتصاديات تلك البلدان ، لذا لا بد من اعتماد سياسة انفتاح معتدلة مدروسة بعناية وعلى وفق ضوابط واضحة .

-تفاوتت السياسة الاقتصادية الرامية إلى إدارة وأحتواء التضخم تبعاً لنوع التضخم ومجاله واسبابه ، ولكنها تهدف جميعاً الى تحقيق التوازن الاقتصادي واستقرار الاسعار من خلال ادوات السياسة النقدية والمالية والتجارية ، و قد أثبتت التجربة محدودية فاعلية السياسات النقدية والمالية والتجارية التقليدية في أحتواء التضخم في البلدان النامية بسبب الخصائص التي تتسم بها تلك البلدان .

- اتجه العالم في الأونة الأخيرة نحو اتباع سياسة استهداف التضخم كأحد اهم التطورات الحديثة في مجال عمل البنوك المركزية ، وقد لجأت الكثير من البلدان الى تبني سياسة استهداف التضخم من خلال الاعلان عن معدل تضخم مستهدف ضمن مدى زمني معين مع توفير الوسائل والاستقلالية للبنك المركزي للوصول الى هذا الهدف ، واصبحت سياسة نقدية بديلة في الدول الصناعية و الدول النامية ، و هنا يظهر سعر الصرف كمتغير وسيط في هذه السياسة بسبب وجود علاقة تبادلية وثيقة بين نظام سعر الصرف والتضخم ، اذ تمارس سياسة سعر الصرف تأثيرات متباينة في معدلات التضخم تختلف في حالة رفع سعر الصرف عن قيمته الحقيقية في حالة خفضه او ثباته ، كما ان التقلبات في معدلات التضخم تعد عاملاً مهماً يؤثر في سعر الصرف للعملة المحلية بوصفه يعكس صافي التغيرات في القوة الشرائية للعملة المحلية والعملات الأجنبية ، مما يؤدي الى زيادة عدد الوحدات من العملة المحلية التي تبادل بوحدة واحدة من عملة اجنبية مقابلة لها

-تعد سياسة ادارة سعر الصرف احدى الأدوات الرئيسية للسلطة النقدية لإدارة وأحتواء التضخم ، اذ يلحظ ان من أهم اهداف سياسة سعر الصرف في البلدان المتقدمة استقرار معدلات التضخم ، فيما نجد ان أكثر البلدان النامية تركز بشكل أساسي على هدف الحفاظ على ميزان المدفوعات كهدف رئيس لسياسة ادارة سعر الصرف ، ذلك ان

خطر التضخم في البلدان النامية اكبر بكثير مقارنة بالبلدان المتقدمة وذلك نابع من الخصائص الاقتصادية التي تميزها و تجعلها عرضة لجميع اشكال الضغوط التضخمية الخارجية منها و الداخلية .

اثبتت كثير من الدراسات التي تناولت العلاقة بين نظام سعر الصرف والتضخم ، ومنها الدراسة المسحية التي شملت جميع البلدان الاعضاء في صندوق النقد الدولي وعلى مدار (٣٠) سنة وجود صلة قوية بين أسعار الصرف الثابتة والتضخم المنخفض ، فضلا عن انها معرضة لتذبذبات أقل في معدلاته . كما أثبتت هذه الدراسة إن أتباع سياسة سعر الصرف الثابت في البلدان النامية التي تعاني من معدلات تضخم شديدة الارتفاع تساعد على توفير المصدافية لبرنامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، من خلال اتاحة أداة اسمية تتسم بالوضوح والشفافية من خلال ربط سعر الصرف بعملة ذات معدلات تضخم منخفض. أما بالنسبة الى البلدان النامية المتحولة (متسارعة النمو) فأنها أتجهت الى اعتماد نظام سعر الصرف المرن المدار المقترن بأطار نقدي ، يهدف الى استهداف التضخم بما يوفره من مزايا التكيف مع الصدمات وامتصاص اثارها ، وفي تحقيق فاعلية السياسة النقدية ، ومن الامثلة على ذلك تجارب المكسيك ، الصين ، تونس ، المغرب ،..... وغيرها .

من العرض التحليلي لتجارب تطبيقية لأقتصادات نامية مفتوحة (تونس ، المغرب) في مجال أحتواء التضخم ، تبين ان البلدين كليهما قاما بأدارة اسعار الصرف الحقيقية من اجل أحتواء التضخم ، وذلك بتخفيض قيمة العملة المحلية بنحو ٤٠% على امتداد المدة (١٩٨٤-١٩٩٧) ، فضلا عن ان أنظمة سعرالصرف في البلدين كلاهما لعبت دوراً في تفسير معدلات التضخم ، وان استقرار التضخم كان اكثر وضوحاً في المغرب وعلى حين كان اقل وضوحا في تونس ، وسبب ذلك ان التضخم في المغرب اكثر حساسية وتأثراً بالصدمات الخارجية والداخلية . وقد اسهمت السياسة المالية والنقدية الواضحة والتحول الى نظام سعر الصرف المرن المدار بالتوافق مع سياسة استهداف سعر الصرف الحقيقي في تخفيض معدلات التضخم من ٨% عام ١٩٩١ الى اقل من ٣% عام ١٩٩٩ .

١- تبين من نتائج نموذج التحليل القياسي للأقتصاد التونسي ان العلاقة طردية وقوية بين معدل التضخم ومؤشرات الاداء الاقتصادي المتمثلة ب(سعر الصرف ، نسبة عرض النقد الى الناتج المحلي ، نسبة عجز الموازنة للناتج المحلي) اذ بلغت قيمة الارتباط المتعدد ٠.٨٦ وقيمة معامل التحديد ٠.٦٧ اي ان ٦٧% من التغيرات الحاصلة في معدلات التضخم في تونس تعود الى المتغيرات الاقتصادية السابقة . و تبين ان الاقتصاد التونسي نجح في أدارة أسعار الصرف الحقيقية لأحتواء التضخم .

٢- اثبتت نتائج نموذج التحليل القياسي وجود علاقة قوية بين مؤشرات الاداء الاقتصادي ومعدلات التضخم في المغرب ، اذ بلغت قيمة الارتباط المتعدد ٠.٨٨ وقيمة معامل التحديد ٠.٧٧ ، وان للسياسة المالية وسعر الصرف التأثير الواضح في أحتواء التضخم من السياسة النقدية.

٣- لقد دلت النتائج في الحالتين الدراسيتين على صحة فرضية الدراسة من حيث ان إتباع نظام سعر صرف أكثر مرونة يمكن أن يوتي بنتائج إيجابية في السيطرة على التضخم إذا اقترن بسياسات نقدية و مالية محكمة و منضبطة .

-عانى الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية قوية نتيجة الازمات المتلاحقة التي مرت به ، جعلته يتسم بخصائص تميزه من باقي اقتصادات المنطقة وكانت سبباً في تزايد حدة معدلات التضخم التي من الصعب معالجتها ، اذ تعرض العراق الى أزمات اقتصادية متكررة نتيجة دخوله في اكثر من أزمة سياسية وعسكرية بدءا

بالحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٠ وحرب الكويت عام ١٩٩٠ والحرب الشاملة ١٩٩١ ثم العمليات العسكرية عام ٢٠٠٣ وتغيير النظام السياسي ، كلها القت بظلالها على الاقتصاد العراقي وتجلت ذلك في عجز كبير في الموازنة ، زيادة المديونية الخارجية والداخلية ، انتشار ظواهر الفساد المالي والأداري ، وجود الاقتصاد المخفي ، أنفلات الوضع الامني . وقد أدت تلك الأزمات الى اختلالات هيكلية تمثلت بارتفاع الأسعار وبمعدلات عالية ومتسارعة قد أثرت سلباً في سعر صرف الدينار العراقي والى زيادة مستمرة في معدلات التضخم . ولم تتجح السياسات الاقتصادية وبضمنها سياسة سعر الصرف في التخفيف من حدة الضغط التضخمي التي تزايدت بسبب تنامي الإفراط النقدي ، لأن تلك السياسات كانت خاضعة الى القرارات السياسية وعدم تمتع البنك المركزي سلطة نقدية بالاستقلال المالي والاداري عن وزارة المالية .

- من نتائج أنموذج التحليل القياسي ، تبين وجود علاقة طردية قوية بين التضخم المعبر عنه بمعدل النمو السنوي في الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار ومؤشرات الاداء الاقتصادي (سعر الصرف ، عرض النقد) في العراق اذ ان ٩٨% من التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار تعود للمتغيرات الاقتصادية أفنة الذكر .

- بعد العمليات العسكرية عام ٢٠٠٣ وماعقبها من رفع العقوبات الاقتصادية والاتجاه المعلى الى اعتماد نظام اقتصاد السوق ، والانفتاح على العالم الخارجي ، شهد الاقتصاد العراقي تحولاً كبيراً ، اذ تحول عجز الموازنة الى فائض بسبب تنامي الإيرادات النفطية ، وشهد الناتج المحلي الاجمالي نمواً كبيراً وزيادة كبيرة في عرض النقد بلغت ٩١.٦% لعام ٢٠٠٣ مقارنة بعام ٢٠٠٢ وتحسن وضع الميزان التجاري بسبب ارتفاع الصادرات النفطية . إلا ان هذا التحسن لا يعدو أن يكون ذو صفة مظهرية بسبب زيادة الإيرادات النفطية ، أما الاختلالات الهيكلية المتأصلة فلا يمكن التغاضي عنها في بناء تنمية صحيحة قائمة على تطوير القدرات الذاتية للأقتصاد بعيدا عن القطاع النفطي .

اعتمد البنك المركزي العراقي منذ عام ٢٠٠٤ سياسات لمعالجة التضخم من خلال الوسائل الكمية او السعرية ونجح في رفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي من خلال مزادات العملة ، وبالرغم من ذلك استمرت معدلات التضخم مرتفعة بسبب الوضع الاقتصادي الذي يتسم بضعف مرونة الجهاز الانتاجي للاقتصاد العراقي .

ان نظام التعويم المدار يمكن ان يكون نظام سعر الصرف الملائم لأحتواء التضخم في الاقتصاد العراقي في المرحلة الراهنة ، ويعد احدى الادوات الناجحة للسياسة النقدية نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، لا سيما و أن الاقتصاد العراقي لا يزال في مرحلة عدم الاستقرار المرهلي و ان إختيار نظام سعر الصرف الذي يتسم بالمرونة المدارة يعد الأكثر ملائمة لمعطيات هذه المرحلة ، فضلا عن انه يمنح السلطة النقدية فسحة للمناورة إزاء المتغيرات الاقتصادية الداخلية و الخارجية إلا ان هذا لا يمنع من إمكانية العودة الى نظام أسعار صرف أكثر ثباتا متى ما أسنقر إتجاه النمو في الإقتصاد العراقي على أساس المعطيات الحقيقية لمرحلة أكثر إستقرارا في الجوانب السياسية و الأمنية و الاقتصادية .